ورشة عمل لجنة قطاع الدراسات القانونية بالمجلس الأعلى

للجامعات بأسوان – جريدة اخبار اليوم السبت ١٨ مارس ٢٠١٧

شروط القبول بأقسام اللغات

بكليات الحقوق بالجامعات المصرية

أ.د/ مصطفي كامل أ. د/ حماد مصطفي عزب

إجادة اللغة للدارسين والأعداد لاتزيد علي ٢٥٠ طالباً فقط

وكانت لجنة قطاع الدراسات القانونية قد رفعت هذا التقرير عن الأوضاع التي وصلت إليها الأمور بأقسام اللغات بكليات الحقوق بالجامعات المصرية إلي المجلس الأعلي للجامعات والتوصيات التي

انتهت لها حتي يتسني إقرارها من المجلس الأعلي لتكتسب صفة الإلزام ، وان يتم متابعة تنفيذها علي أرض الواقع في الجامعات .
وهذه التوصيات تنص كما يقول د.مصطفي كامل عميد كلية الحقوق بجامعة أسوان التي استضافت لجنة القطاع أنه سيشترط فيمن سيقبلون للدراسة بشعب اللغات في كليات الحقوق بدءا من العام القادم أن يكون خريجاً من إحدي المدارس التي تدرس مناهجها بلغة أجنبية ، (مدارس تدرس مناهج غير مصرية ومدارس اللغات التجريبية) ــ وأن يكون حاصلاً علي الثانوية العامة المصرية بشرط ألا يقل مجموعه في اللغة الاجنبية التي يتم التدريس بها في الشعبة عن ٨٥% من الدرجة النهائية، وأن يتم إجراء اختبار جدي في اللغة الأجنبية للطلاب الذين توافرت فيهم شروط القبول المشار إليها في البند السابق عن طريق مركز متخصص ومعتمد في اللغة الاجنبية لضمان توافر الحد المناسب لإجادة اللغة ، وتقترح الورشة أن تعتمد الكليات أحد المراكز الآتية في اللغة الاجنبية:(المركز الثقافي البريطاني ، الاميديست ، الجامعة الامريكية ، المركز الثقافي الفرنسي بالنسبة لشعبة اللغة الفرنسية)، وألا يزيد عدد المقبولين في أي من شعب اللغات بالجامعات علي (٢٥٠) مائتين وخمسين طالبا سنوياً فقط ، ويفضل أن يقل العدد عن ذلك في الكليات الناشئة .

شروط التدريس

كما سيشترط فيمن يكلف بالتدريس في شعب اللغات .. كما يقول د. حماد مصطفي عزب عميد كلية الحقوق بجامعة أسيوط ان تتوافر فيه علي الأقل أحد الشروط الآتية :

ـ أن يكون حاصلاً علي درجة علمية من إحدي الجامعات الأجنبية التي يتم التدريس بلغتها مع التأكد من إجادته اللغة الاجنبية.

ـ أن يكون قد قضي مدة لا تقل عن عام في مهمة علمية او بعثة إشراف مشترك في دولة ناطقة باللغة الاجنبية التي يتم التدريس بلغتها، مع التأكد من إجادته هذه اللغة.

ـ أن يكون قد نشر بحثين علي الاقل باللغة الاجنبية في إحدي المجلات العلمية المتخصصة والمحكمة والمعتمدة دولياً، علي أن تتقدم الكليات في موعد أقصاه نهاية مايو ٢٠١٧ بلوائح جديدة أو معدلة لشعب اللغات لمراجعتها وإقرارها من قبل لجنة القطاع تمهيداً لصدور القرار الوزاري بسريانها ، متضمنة ضرورة أن تتبني نظام الساعات المعتمدة أو النظام الاوروبي للوحدات المعتمدة E»TS ـ وأن تتراوح نسبة المقررات التي يتم تدريسها باللغة الاجنبية ما بين ٥٠ و٦٠ % من إجمالي المقررات الدراسية، وأن يتم توصيف المقررات وتحديد مفردات كل مقرر وتوزيعه علي اسابيع الدراسة علي نحو محدد وملزم ، كما يجب تحديد المخرجات التعليمية لكل مقرر ، والكتب المرجعية التي يستعين بها الطالب في تحصيل المادة العلمية، وأن يتم تبني أساليب التدريس القائمة علي دراسة الحالة والتدريب علي حل القضايا والتفكير الإبداعي والنقدي الخلاق .

تحديد أعداد الطلاب

كما طالبت التوصيات في تقرير اللجنة بألا تقل نسبة ما يتم تدريسه في مقررات شعب اللغات عن نظيراتها التي تدرس في الشعبة العربية سواء المقررات التي تدرس باللغة العربية أو باللغات الاجنبية، وسوف

تمنح كليات الحقوق مهلة لا تتجاوز عامين للتقدم باتفاقات شراكة مع جامعات أجنبية لتطوير شعب اللغات القائمة لديها، وأن تتضمن اللوائح الجديدة لشعب اللغات ترتيب خريجيها علي نحو مستقل عن الشعبة العامة وكذلك تحديد أعداد مستقلة لهم ضمن وظائف المعيدين ، وأن تتضمن اللوائح الداخلية للكليات آلية لتمكين طلاب شعب اللغات الراسبين او المتعثرين من الانتقال الي الشعبة العامة مع إجراء مقاصة بالنسبة للمواد التي اجتازوها وذلك للفرقتين الأولي والثانية فقط وفقاً للقواعد العامة المقررة في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، وأن تتولي مجالس كليات الحقوق واللجان المشرفة علي شعب اللغات فحص المراجع الدراسية التي يتم تدريسها لطلاب شعب اللغات بحيث يتم الاعتماد كقاعدة عامة علي مراجع اجنبية متميزة بديلاً عن المذكرات المبتسرة التي يوزعها الأساتذة علي الطلاب في بعض الكليات حالياً، وسوف تشجع لجنة القطاع بالمجلس الأعلي للجامعات كليات الحقوق علي التقدم بمقترحاتها لإقرار إطار تنسيقي مناسب بين شعب اللغات في الجامعات المختلفة للاستفادة من خبراتها، كما ستشجع لجنة القطاع أيضا الكليات علي التقدم إلي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للحصول علي الاعتماد الاكاديمي لبرامج شعب الدراسة القانونية باللغات الاجنبية في اقرب وقت.